شرح الآجرومية

(من شرح الشيخ د . سليمان العيوني ١-٦)

ملاحظات :

- تجاوزت ذكر الأمثلة واقتصرت على شرح المتن فقط بتوضيح ما يشكل فيه وإن أردت الأمثلة فهناك كتب كثيرة للأمثلة يمكنك سؤال أهل الخبرة عنها
- ما كان باللون الأخضر فهو لمتن الآجرومية
- ما كان باللون الأسود فهو لشرح الآجرومية
- ما كان باللون الأحمر فهو للنقاط المهمة والتعداد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

قسم ابن آجروم "المقدمة الآجرومية" إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : الكلام والكلمة

القسم الثاني : الإعراب

القسم الثالث : الأفعال رفعًا ، ونصبًا ، وجزمًا

القسم الرابع : الأسماء رفعًا ، ونصبًا ، وخفضًا

بدأ بتعريف الكلام فقال : (الكلام : هو اللفظ[1] ، المركب[2] ، المفيد[3] بالوضع[4]) فالكلام فيه أربعة شروط وقيود ذكرها فيما سبق ، وهي كالتالي :

(هو اللفظ[1]) أي صوت من الفم بحروف (المركب[2]) أي أكثر من كلمة (المفيد[3]) أي له فائدة عامة (بالوضع[4]) أي بالوضع العربي .

ثم بدأ بالكلام حتى يتبين موضوع النحو فقال : (وأقسامه ثلاثةٌ : اسم[1] ، وفعل[2] ، وحرف[3] جاء لمعنى) فتقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة تسمى : الضرورة الأولى في النحو ، فمعنى ذلك أنه أمر لابد أن تقوم به في ذهنك قبل أي عملية نحوية ، حتى وإن لم يطلب منك ، فهو يجب القيام به دائمًا فالغالب في الكلام أنه واضح قسمه ، ولكن الإشكال في بعض الكلمات.

ثم بدأ في التمييز فقال : (فالسم يعرف : بالخفض[1]) والمراد بالخفض أي الجر ، فكل كلمة تقبل الخفض فهي اسم بمعنى ذلك أن الكلمة يمكن أن تدخل قبلها حرف جر وتضع في آخرها كسرة فهي اسم ، ثم ذكر المميزة الثانية فقال : (والتنوين[2]) وهو الذي يرمز في الإملاء بضمتين أو فتحتين أو كسرتين ، بمعنى أن الكلمة التي تقبل التنوين فهي اسم ، ثم ذكر المميزة الثالثة فقال : (دخول الألف واللام عليه[3]) وهي التي تكون في أول الكلمة ، فكل كلمة تقبل دخول (ال) فهي اسم ، ثم ذكر حروف الخفض فقال : (وحروف الخفض ، وهي : من[1] ، وإلى[2] ، وعن[3] ، وعلى[4] ، وفي[5] ، ورُبّ[6] ، والباء[7] ، والكاف[8] ، واللام[9] ، وحروف القسم وهي : الواو[10] ، والباء[11] ، والتاء[12]) فهذه الحروف اثنتي عشر حرفاً من حروف الخفض أي الجر ، فكل

كلمة تقبل حروف الجر فهي اسم ، والضمائر المتصلة تقبل حروف الجر فهي كذلك أسماء، وقد أكتفى ابن آجورم بالتمييز بهذه الطريقة اليسيرة وهناك طريقة أخرى وهي بالتعريف فنقول : كل الضمائر أسماء ، وكل أسماء الإشارة أسماء ، وكل الأسماء الموصولة أسماء ، وكل الأسماء الخمسة أسماء . . .إلخ

ثم انتقل إلى تمييز الفعل فقال : (والفعل يعرف : بقد[١] ، والسين[٢] ، وسوف[٣] ، وتاء التأنيث الساكنة[٤]) وهي كذلك أربعة علامات ، فأي كلمة تقبل علامة من هذه العلامات فهي فعل ، ونخصصها بأنواع الأفعال : تاء التأنيث للماضي ، لم للمضارع ، وياء المخاطبة الدالة على الطلب للأمر .

ثم انتقل إلى تمييز الحرف فقال : (والحرف : ما لا يصلح معه دليل الاسم ، ولا دليل الفعل) فيقول الحريري[المتوفى سنة ٥١٦] في منظومة ملحة الإعراب :

والحرف ما ليست له علامة   فقس على قولي تكن علامة

ثم انتقل إلى القسم الثاني وهو : (باب الإعراب) وهو أهم أقسام النحو لأن فيه أهم وأكثر أصول علم النحو فبدأ بتعريف الإعراب فقال : (الإعراب : هو تغيير أواخر الكلم ، لاختلاف العوامل الدخلة عليها –لفظًا أو تقديرًا–) ففي الإعراب ما هو معرب وواضح وما هو غامض وهي غير المعربة وتسمى مبنية وذلك لأن العرب بنو بعض الكلمات على حركة معينة أي ألزمتها حركة معينة ، بحيث لا تتغير كالجدار المبني ، وعلامات الإعراب تتغير بتغير المعنى .

الكلمة المعربة : هي التي يتغير آخرها ، وتستجيب للإعراب ، وتتأثر بالإعراب ، ويدل لفظها على إعرابها .

الكلمة المبنية : هي التي لا يتغير آخرها ، ولا تستجيب للإعراب ، ولا تتأثر بالإعراب ، ويدل لفظها على إعرابها

فتقسيم الكلمة إلى معربة ومبنية تسمى الضرورة الثانية في النحو بعد الضرورة الأولى وهي تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، أما التقسيم كالتالي :

أولاً: الأفعال تنقسم إلى ماضي[1] ، وأمر[2] ، ومضارع[3]

الماضي : كل الأفعال الماضية مبنية على الفتح

الأمر : كل أفعال الأمر[2] مبنية تبنى على السكون[1] إذا لم يتصل به شيء أو نون النسوة ، و تبنى على الفتح[2] إذا اتصلت به نون التوكيد ، وتبنى على حذف حرف العلة[3] إذا الفعل كان معتل الآخر ، وتبنى على حذف النون[4] إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة قاعدة: يبنى الأمر على ما يبنى به المضارع

المضارع : وقد سمي مضارع لأنه يشبه الاسم لإن المضارع والاسم بعضه معرب وبعضه مبني بخلاف ما سبق والأغلب في المضارع أنه معرب إلا في حالتين : إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد فإذا اتصل به نون النسوة فيبنى على السكون ، وإذا اتصل به نون التوكيد فتكون ساكنة إذا كانت مخففة أو نون مشددة

مفتوحة إذا كانت ثقيلة وغير هذه فهو معرب ، فإذا سبق بنصب ينصب ونواصبه : أن ، لن ، كي ، إذن ، وإذا سبق بجازم يجزم وجوازمه : لم ، لمّا ، لام الأمر ، لام الناهية ، أدوات الشرط الجازمة ، وإذا لم يسبق بناصب ولا بجازم يرفع .

ثانيًا : الأسماء وفيها معرب وفيها مبني والأكثر أنها معربه والمبني منها قليل والأشهر –وهي مبنية على حركة آخرها–:

(الضمائر ، أسماء الاستفهام (عدا أي) ، أسماء الشرط (عدا أي) ، الأسماء الموصولة (عدا المثنى) ، أسماء الإشارة (عدا المثنى) ، أسماء الأفعال ، كل اسم مختوم بـ(ويه) ، الأسماء المركبة أي من أحد عشر إلى تسعة عشر (عدا اثنا عشر)) .

ثالثًا: كل الحروف في اللغة مبنية على حركة آخرها .

خط	الإعراب
الحروف (كلها مبنية)	الأفعال المضارعة (مبنية ومعربة)
الأفعال الماضية (كلها مبنية)	الأسماء (مبنية ومعربة)
أفعال الأمر (كلها مبنية)	

الإعراب ثلاثة أنواع : ١- الإعراب السهل ٢- الإعراب المنضبط ٣- الإعراب المشكل ، السهل : الذي لا يُقبل الخطأ فيه وهو في الحروف وأفعال الأمر والماضي .

أحكام الكلمة خمسة : ١- الرفع ٢- النصب ٣- الجر ٤- الجزم ٥- ليس لها حكم إعرابي (لا محل له من الإعراب) .

طريقة إعراب الفعل : [تبين نوعه] + [تبين حكمه الإعرابي] + [تبين حركته].

طريقة إعراب الاسم : [تبين موضعه في الجملة] + [تبين حكمه الإعرابي] + [تبين حركته] .

التي ليس لها حكم إعرابي (لا محل له من الإعراب) : الحروف وأفعال الأمر والماضي فقط .

ثم انتقل ابن آجروم إلى الأحكام الإعرابية فقال : (وأقسامه أربعة : رفع[١] ، ونصب[٢] ، وخفض[٣] ، وجزم[٤]) فالأسماء والفعل المضارع لا تخلو من هذه الأحكام .

ثم خصص فقال : (فللأسماء من ذلك الرفع[١] ، والنصب[٢] ، والخفض[٣] ، ولا جزم فيها ، وللأفعال من ذلك الرفع[١] ، والنصب[٢] ، والجزم[٣] ، ولا خفض فيها)

فالأسماء يدخلها حكم من ثلاثة أحكام الرفع أو النصب أو الخفض والأفعال المضارعة -وهنا لم يقل المضارعة وهذه من الملحوظات على الآجرومية- يدخلها حكم من ثلاثة أحكام الرفع أو النصب أو الجزم .

فمتى يكون الاسم مرفوع؟ ومتى يكون منصوب؟ ومتى يكون مجرور؟ ومتى يكون الفعل المضارع مرفوع؟ ومتى يكون منصوب؟ ومتى يكون مجزوم؟ هذه تفاصيل النحو القادمة –بإذن الله– .

علامات الإعراب تكون في نهاية الكلمات المعربة وهي التي تكون الأسماء المعربة والمضارع المعرب باستثناء الأسماء المبنية والمضارع المبني .

وإذا قيل لك ما الحكم الإعرابي في الكلمات المعربة تقول أحد هذه الأربع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط ولا تزيد عليها شيء أبدًا .

والحق في الحكم الإعرابي مع من يدلل لحكمه الإعرابي ، فالدليل على الحكم الإعرابي تقابل في الفقه الأدلة ، والأحكام الإعرابية تقابل في الفقه الأحكام التكليفية .

والدليل يسمى في النحو العلامة ، وعلامات الإعراب إما أصلية وإما فرعية ، والمقصود بالأصل أي الأكثر في المعربات سواء أسماءً أو أفعالاً .

علامة الرفع الأصلية : الضمة   علامة النصب الأصلية : الفتحة   علامة الخفض الأصلية : الكسرة   علامة الجزم الأصلية : السكون

وهناك سبعة أبواب وجدو أن لها علامات غير هذه العلامات الأصلية فتسمى علاماتها علامات فرعية خمسة منها في الأسماء وبابان في المضارع :

الأبواب السبعة	الرفع	النصب	الخفض	الجزم
الأسماء الخمسة ١ (أبوك ، أخوك ، حموك ، فوك ، ذو مالٍ)	الواو	الألف	الياء	ــــــ
المثنى ٢ (ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون)	الألف	الياء	الياء	ــــــ
جمع المذكر السالم٣	الواو	الياء	الياء	ــــــ
جمع المؤنث السالم٤	الضمة	الكسرة	الكسرة	ــــــ
الاسم الممنوع من الصرف ٥ (ممنوعة من التنوين)	الضمة	الفتحة	الفتحة	ــــــ
الأفعال الخمسة٦ (واو الجماعة ، ألف الاثنين ، ياء المخاطبة)	ثبوت النون	حذف النون	ــــــ	حذف النون
المضارع المعتل الآخر٧ (حروف العلة : ا ، و ، ي)	الضمة المقدرة (المغطاة للثقل)	الفتحة المقدرة (المغطاة للاستحالة)	ــــــ	حذف حرف العلة

الفرق بين إعراب الحكم الإعرابي في المضارع المعرب و المضارع المبني هو :

في إعراب المضارع المعرب تقول : مرفوع ، منصوب ، مجزوم

في إعراب المضارع المبني تقول : في محل رفع ، في محل نصب ، في محل جزم

الفرق بين إعراب الحكم الإعرابي في الاسم المعرب و الاسم المبني هو :

في إعراب الاسم المعرب تقول : مرفوع ، منصوب ، مجرور

في إعراب الاسم المبني تقول : في محل رفع ، في محل نصب ، في محل جر

وأما في طريقة الإعراب ذكرناها سابقاً ونعيدها مرة أخرى لأهميتها :

طريقة إعراب الفعل : [تبين نوعه] + [تبين حكمه الإعرابي] + [تبين حركته] .

طريقة إعراب الاسم : [تبين موضعه في الجملة] + [تبين حكمه الإعرابي] + [تبين حركته] .

وقال ابن آجروم فيما سبق شرحه : (باب معرفة علامات الإعراب : للرفع أربعة علامات : الضمة ، والواو ، والألف والنون . فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع : في الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء . وأما الواو فتكون علامة الرفع في موضعين : في جمع المذكر السالم ، وفي الأسماء الخمسة ، وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال . وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة . وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع ، إذا اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة .والنصب خمس علامات : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون . فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء . وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة ، نحو (رأيت أباك وأخاك) وما أشبه ذلك . وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم . وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع . وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون . وللخفض ثلاث علامات : الكسرة والياء والفتحة . فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاث مواضع : في الاسم المفرد المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف ، وجمع المؤنث السالم . وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع : في الأسماء الخمسة ، وفي التثنية ، والجمع .

وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف .

وللجزم علامتان : السكون ، والحذف . فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر. وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر ، وفي الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون . فصل : المعربات قسمان : قسم يعرب بالحركات[1] ، وقسم يعرب بالحروف[2] ، فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ، وكلها ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفض بالكسرة ، وتجزم بالسكون . وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة ، والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة ، والفعل المعتل الآخر يجزم بحذف آخره . والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع : التثنية ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة وهي : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين . فأما التثنية فترفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء ، وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء ، وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء ، وأما الأفعال الخمسة فترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها)

وكل ما قاله فيما سبق ذكرناها وشرحناها سابقًا

ولخصناه في الجدول السابق وهو جدول مهم سهل يختصر عليك الكثير ، وبهذا ننتهي ولله الحمد من القسم الثاني وهو قسم الإعراب بعد أن أنهينا القسم الأول وهو قسم الكلام والكلمة وننتقل إلى القسم الثالث وهو الأفعال رفعًا ، ونصبًا وجزمًا وبعده القسم الرابع وهو الأسماء رفعًا ، ونصبًا ، وخفضاً .

القسم الثالث : الأفعال رفعًا ، ونصبًا ، وجزمًا . قال ابن آجروم : (أقسم الأفعال : الأفعال ثلاثة : ماضٍ[1] ومضارع[2] وأمر[3] ، نحو ضرب ويضرب واضرب) الماضي سمي بذلك لأن زمانه في الأكثر في المضي ، والأمر سمي بذلك لدلالته على الأمر ، والمضارع سمي بذلك لشبهه بالاسم ، تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر باعتبار الصيغة فإما يكون على وزن (فعل ، يفعل ، أفعل) ، ثم بدأ بإعراب كل قسم منها فقال : (فالماضي : مفتوح الآخر أبدًا) وذلك لأنه مبني على الفتح دائمًا إما على الفتح الظاهر ، أو على الفتح المقدر في ثلاثة أحوال : (إذا كان آخره ألف ، إذا اتصلت به واو الجماعة ، إذا اتصل بها تاء المتكلم أو نون المتكلمين أو نون النسوة) ، ثم قال : (والأمر : مجزوم أبدًا) فابن آجروم يرى أن الأمر معرب ، والصحيح أنه مبني دائمًا على ما يجزم به المضارع ، ثم قال :

(المضارع : ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك (أنيت) وهو مرفوع أبدًا حتى يدخل ناصب أو جازم) فقوله بناصب أو بجازم يستوجب منا معرفة ما هي النواصب وماهي الجوازم وقد ذكرها فقال : (فالنواصب عشرة ، وهي : أن[1] ، ولن[2] ، وإذن[3] ، وكي[4] ، ولام كي[5] ، ولام الجحود[6] ، وحتى[7] ، والجواب بالفاء[8] ، والواو[9] ، وأو[10]) وهذه هي النواصب وهي عشرة كما ذكر ابن آجروم .

ثم انتقل إلى الجوازم فقال : (والجوازم ثمانية عشر ، وهي : لم ، ولما ، وألم ، وألَمَّا ، ولام الأمر والدعاء ، و(لا) في النهي والدعاء ، وإن ، وما ، ومن ، ومهما ، وإذ ما ، وأيٌّ ، ومتى ، وأين ، وأيّان ، وأنَّى ، وحيثما ، وكيفما ، وإذا في الشعر خاصة) وهذه الثمانية عشر بالتفصيل ، ولكن بدون تفصيل خمسة : (لم (نفي) ، ولمّا (نفي) ، لام الأمر ، لا الناهية ، أدوات الشرط الجازمة) والفرق بين (لم) و(لمّا) أن (لم) نفي مطلق ولكن (لمّا) نفي ولكن قريب يكون ذلك وأدوات الشرط هي أدوات في اللغة العربية للترتيب وبعضها جازم وبعضها غير جازم والأكثر جازم ، وغير الجازم هي : (إذا ، ولو ، ولولا) وأدوات الشرط تتميز بأنها تجزم مضارعين بينما (لم ، ولمّا ، ولام الأمر ، ولا الناهية) تجزم مضارع واحد . وبذلك نكون انتهينا من القسم الثالث وهو قسم الأفعال رفعًا ، ونصبًا وجزمًا ، ويبقى القسم الرابع وهو القسم الأخير والأطول من الأقسام الأربعة –بإذن الله– .

قال ابن آجروم : (المرفوعات سبعة وهي : الفاعل ، والمفعول الذي لم يسم فاعله ، والمبتدأ ، وخبره ، واسم كان وأخواتها ، وخبر إن وأخواتها ، والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل) الجمل في العربية نوعان : جملة اسمية ، وجملة فعلية ، والاسمية ما بدأت باسمًا حقيقةً أو حكمًا ، والفعلية ما بدأت بفعل حقيقةً أو حكمًا ، وأما باقي اللغات العالمية فيها الجملة الاسمية فقط .

في الجملة الاسمية المبتدأ والخبر حقهم الرفع ، وفي الجملة الفعلية الفعل والفاعل حق الفعل يدخل تحت أحكام الفعل والفاعل الرفع ، ولذلك نقول الرفع حكم العُمد المواضع الذي إذا وقع الاسم فيها أصبح حكمها الرفع وهي ذكرها فيما سبق وهي المرفوعات السبعة ، وسيبدأ ابن آجروم بتفصليها ، فبدأ بالفاعل فقال :

(الفاعل هو : الاسم المرفوع المذكور قبله فعله) الفاعل عند النحويين كثيره من مسائل النحو يتعاملون فيها مع الألفاظ ، ولا يتعاملون مع الذوات ، ولا يأتي الفاعل إلا اسمًا ، والقيد الذي يميز الفاعل أنه هو الاسم الذي أسندت إلى الفعل الذي قبله ، ولابد أن يتقدم الفعل على الفاعل ثم قال : (وهو على قسمين : ظاهر ومضمر) فمثل على الظاهر مجموعة أمثلة متنوعة لا للحصر وإنما للتوضيح في قوله :

(فالظاهر نحو قولك : قام زيد ، ويقوم زيد ، وقام الزيدان ، ويقوم الزيدان ، وقام الزيدون ، ويقوم الزيدون ، وقام الرجال ، ويقوم الرجال ، وقامت هند ، وتقوم هند ، وقامت الهندان ، وتقوم الهندان ، وقامت الهندات ، وتقوم الهندات ، وتقوم الهنود ، وقام أخوك ، ويقوم أخوك ، وقام غلامي ، ويقوم غلامي ، وما أشبه ذلك)

فيكون الظاهر :

١- للمفرد مع الماضي والمضارع ٢- للمثنى مع الماضي والمضارع ٣- لجمع المذكر السالم مع الماضي والمضارع ٤- للأسماء الخمسة

ثم انتقل إلى المضمر فقال : (والمضمر اثنا عشر ، نحو قولك : ضربتُ ، وضربنا ، وضربتِ ، وضربتما ، وضربتم ، وضربتن ، وضربَ ، وضربتْ ، وضربا ، وضربوا ، وضربن) فهي على اثنا عشر مضمر وهي : ضمير المتكلم[١] ، ضمير المتكلمين[٢] ، ضمير المخاطب المذكر[٣] ، ضمير المخاطبة[٤] ، للمثنى مذكرًا أو مؤنثًا[٥] ، ضمير الجمع المذكر المخاطب[٦] ، ضمير المخاطبات للإناث[٧] ، للواحد الغائب المذكر والفاعل فيه ضمير مستتر[٨] ، للغائبة المؤنثة[٩] ، للاثنين الغائبين والغائبتين[١٠] ، ضمير الغائبين[١١] ، وضمر الغائبات[١٢] .

قاعدة في الفاعل[١] : لكل فعل فاعل بعده فإن ظهر وإلا فهو ضمير مستتر

قاعدة في الفاعل[٢] : الفاعل بالنسبة إلى فعل الأمر ينقسم بحسب المعاني الستة الرئيسة وهي : مفرد أو مفرده أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث جمع مذكر أو جمع مؤنث

أمر المفرد لا يكون فاعله إلا ضمير مستتر تقديره أنت ، وما بقي كلها لا يكون فاعلها إلا الضمير المتصل بها وهي كالتالي :

أمر المفردة يتصل بها ياء المخاطبة ، أمر المثنى يتصل به ألف الأثنين ، أمر جمع المذكر يتصل به واو الجماعة ، أمر جمع المؤنث يتصل به نون النسوة

قاعدة في الفاعل[٣] : الفاعل بالنسبة إلى الفعل المضارع ، والفعل المضارع لابد أن يبدأ بأحد الحروف هذه (أنيت) إن كان للمتكلم يبدأ بالهمزة ، إن كان للمتكلمين يبدأ بالنون ، إن كان للغائب يبدأ بالياء ، إن كان للمخاطب يبدأ بالتاء ، فنستفيد من هذه المعلومة أن المضارع الذي بدأ بالهمزة لا يكون فاعله إلا ضمير مستتر تقديره أنا ، والمضارع الذي بدأ بالنون لا يكون فاعله إلا ضمير مستتر تقديره نحن .وكل ضمير اتصل باسم فهو مضاف إليه

قاعدة في الفاعل[٤] : الفعل الماضي ، والمضارع الذي يبدأ بياء ، والمضارع الذي يبدأ بتاء ، تحتاج إلى تأمل لأن فقد يكون اسمًا ظاهرًا ، وقد يكون ضمير بارزاً ، وقد يكون ضمير مستترًا

قاعدة في الفاعل[٥] : ضمائر الرفع المتصلة خمسة يجمعونها في (تاين) وهي : تاء المتكلم[١] وألف الاثنين[٢] وياء المخاطبة[٣] وواو الجماعة[٤] ونون النسوة[٥] ، فإعرابها منحصر في ثلاثة أعاريب فقط وكلها لا تكون إلا رفعًا ، وهي أن تتصل بأحد : كان وأخواتها فإعرابها اسمًا لكان وأخواتها ، فعل مبني للمجهول على وزن (فُعل) فإعرابها نائب فاعل ، فاعلاً فإعرابها فاعل

ثم انتقل إلى الباب الثاني وهو نائب الفاعل فقال : (المفعول الذي لم يسم فاعله ، وهو : الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله) فالجملة الفعلية لا تقوم إلا بالفاعل ، فإذا أردت أن تسقط الفاعل لأي سبب من الأسباب فلابد أن تنيب عنه المفعول به ، فتفعل أمرين :

الأمر الأول[١] : تغير الفعل من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول .

الأمر الثاني[٢] : تضع المفعول به مكان الفاعل وتغير حكمه إلى رفع ، فلا يسمى فاعل ولا مفعول به ولكن يسمى نائب الفاعل وهو المفعول به الذي يحل مكان الفاعل بعد حذفه ويأخذ حكمه . ثم قال ابن آجروم : (فإن كان الفعل ماضيًا ضم أوله وكسر ما قبل آخره ، وإن كان مضارعًا ضم أوله وفتح ما قبل آخره) ففي الحالتين يضم أوله ولكن في الماضي يكسر ما قبل الآخر وفي المضارع يفتح ما قبل الآخر ، ولم يذكر الأمر لأنه لا يبنى للمجهول .

ثم قال : (وهو على قسمين : ظاهر ومضمر . فالظاهر نحو قولك ضُرب زيدٌ ، ويُضرب زيدٌ ، وأُكرم عمرٌو ، ويُكرم عمرٌو . والمضمر نحو قولك : ضُربتُ ، وضُربنا ، وضُربتَ ، وضُربتِ ، وضُربتما ، وضُربتم ، وضُربتُن ، وضُربتْ ، وضُربا ، وضُربوا ، وضُربن) المضمر سبق شرحه ولكن تحول إلى مبني للمجهول وما بقي سبق شرحه. الآن انتهينا من مرفوعين وهي خاصة في الفعلية ويبقى خمسة ، أربعة منها في الاسمية ويبقى تابع المرفوع وهو في الاسمية والفعلية

والجمل الفعلية إجمالاً لها صورتان الأولى : الجملة الاسمية غير المنسوخة (الأصلية) ترفع المبتدأ وترفع الخبر ، والجملة الاسمية المنسوخة :

إن وأخواتها[1] تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، كان وأخواتها[2] ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ظننت وأخواتها[3] تنصب المبتدأ وتنصب الخبر .

وتقسيمها على أربع صور : ترفع وترفع[1] ، تنصب وترفع[2] ، ترفع وتنصب[3] ، تنصب وتنصب[4] .

ثم انتقل إلى المرفوع الثالث من المرفوعات السبعة وهو المبتدأ والخبر فقال ابن آجروم : (باب المبتدأ والخبر : المبتدأ هو : الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية والخبر هو : الاسم المرفوع المسند إليه نحو قولك : زيدٌ قائمٌ ، والزيدانِ قائمانِ ، والزيدونَ قائمونَ) يريد ابن آجروم أن يخبرنا أن المبتدأ لا يكون إلا اسمًا ، ومميزه أنه عاري عن العوامل اللفظية ، والعامل كل كلمة تعمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم يسمى عاملاً ، والذي يقع عليها العمل تسمى معمول ، فهي عامل ومعمول ، كل الأفعال عوامل سواءً فعل أمر أو فعل ماضي أو فعل مضارع ، والحروف بعضها عامله وبعضها هاملة أي لا تعمل ، وكل اسم لم يسبق بعوامل فهو مبتدأ .

قال ابن آجروم : (والمبتدأ قسمان : ظاهر[1] ومضمر[2] . فالظاهر ما تقدم ذكره . والمضمر اثنا عشر وهي : أنا[1] ، ونحن[2] ، وأنتَ[3] ، وأنتِ[4] ، وأنتما[5] ، وأنتم[6] ، وأنتن[7] ، وهو[8] ، وهي[9] ، وهما[10] ، وهم[11] ، وهن[12] . نحو قولك : أنا قائم ، ونحن قائمون . وما أشبه ذلك)

فالمبتدأ قسمين ظاهر وهو الذي تقدم آنفًا ، والمضمر ما يكون في جميع ضمائر الرفع التي ذكرها ابن آجروم وهي اثنا عشر ضمير ، ثم انتقل إلى الخبر فقال ابن آجروم : (والخبر قسمان : مفرد[1] وغير مفرد[2] . فالمفرد نحو : زيدٌ قائمٌ ، والزيدانِ قائمانِ ، والزيدون قائمون. وغير المفرد أربعة أشياء: الجار والمجرور ، والظرف ، والفعل مع فاعله ، والمبتدأ مع خبره ، نحو : زيدٌ في الدار ، وزيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ جاريته ذاهبةٌ) والمفرد هنا أي ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة . وغير المفرد هو والجار والمجرور ، والظرف ، والفعل وفاعله ، والمبتدأ والخبر . فالجار والمجرور والظرف شبه جملة ، والفعل فاعله والمبتدأ والخبر جملة . ثم انتقل ابن آجروم إلى العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فقال : (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ؛ وهي ثلاثة أشياء : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها)

فكان وأخواتها : ترفع اسمها (المبتدأ) وتنصب الخبر .

وإن وأخواتها : تنصب اسمها (المبتدأ) وترفع الخبر .

وظننت وأخواتها : تنصب اسمها (المبتدأ) وتنصب الخبر .

ثم بدأ بكان وأخواتها فقال : (فأما كان أخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي : كان[1] ، وأمسى[2] ، وأصبح[3] ، وأضحى[4] ، وظل[5] ، وبات[6] ، وصار[7] ، وليس[8] ، وما زال[9] ، وما أنفك[10] ، وما فتئ[11] ، وما برح[12] ، وما دام[13] ، وما تصرف منها نحو : كان ، ويكون ، وكن ، وأصبحْ ، ويصبح ، وأصبحُ . وتقول : كان زيدٌ قائمًا ، وليس عمرٌو شاخصًا . وما أشبه ذلك) فهي ثلاثة عشر فعلاً وأمها كان ثم نبدأ بالصباح : أصبح وأضحى وظل وأمسى وبات وليس وصار فهذه ثمانية ، ثم تبدأ بما زال وما أنفك وما برح وما دام ، هذه ثلاثة عشر فعل تدخل على المبتدأ فترفعه وتدخل على الخبر فتنصبه . وما يتصرف منها له نفس الحكم كالماضي منها والمضارع منها والأمر منها (أي من هذه الأفعال) ، وإعرابها فعل ناسخ وإعراب ما ينصرف منها يكون الماضي كالماضي والمضارع كالمضارع والأمر كالأمر ، ولكن يضاف إليها ناقص أو ناسخ . ثم انتقل إلى الناسخ الثاني : (أما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر) إذاً فهي عكس ما تفعله كان وأخواتها فهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر ثم ذكرها فقال : (وهي : إنّ[1] ، وأنّ[2] ، ولكنّ[3] ، وكأنّ[4] ، وليت[5] ، ولعل[6] ؛ تقول : إن زيدًا قائمٌ ، وليت عمرًا شاخصٌ ، وما أشبه ذلك . ومعنى إن وأن للتوكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأن للتشبيه ، وليت للتمني ، ولعل للترجي والتوقع) فهي ستة حروف ، أربعة منها تنتهي بنون مشددة ، وليت ولعل ، ثم ذكر معانيها لأنها حروف تحتاج إلى توضيح معانيها .

ثم انتقل إلى الناسخ الثالث فقال : (وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها ، وهي : ظننت[١] ، وحسبت[٢] ، وخلت[٣] ، وزعمت[٤] ، ورأيت[٥] ، وعلمت[٦] ، ووجدت[٧] ، واتخذت[٨] ، وجعلت[٩] ، وسمعت[١٠] ؛ وتقول : ظننت زيدًا قائمًا ، ورأيت عمرًا شاخصًا ، وما أشبه ذلك) وذكر بعدها التاء لأنه أراد ابن آجروم أن يشير بذلك أن كان وأخواتها وإن وأخواتها تدخل مباشرة على المبتدأ والخبر ، لكن ظن إذا أردت أن تدخلها على جملة اسميه يجب أن تأتي بفاعل لها ، وهي عشرة حروف . ثم انتقل إلى المرفوع السابع والأخير وهو التوابع وهي النعت والعطف والتوكيد والبدل وتتبع ما قبلها .

فبدأ بالنعت فقال ابن آجروم : (باب النعت : النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه ، وتعريفه وتنكيره ؛ قام زيْدٌ العاقلُ ، ورأيت زيدًا العاقلَ ، ومررت بزيدٍ العاقلِ) والنعت أي الصفة وهي صفة من أوصاف الموصوف تذكر بعده ، ولابد أن تكون اسم فيه معنى الوصف ، وإن كان المنعوت معرفة فالنعت لابد أن يكون معرفة ، وإن كان المنعوت نكرة فالنعت لابد أن يكون نكرة ، وإن خالف النعت المنعوت أصبح حال ولا يكون نعت أبدًا فالحال هي الصفة إذا خالفت الموصوف في التعريف والتنكير . ثم أراد ابن آجروم أن يعرفك على المعرفة والنكرة .

فبدأ بالمعرفة فقال : (والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المضمر[1] نحو : أنا وأنت ، والاسم العلم[2] نحو : زيدٌ ومكة ، والاسم المبهم[3] نحو : هذا وهذه وهؤلاء ، والاسم الذي فيه الألف واللام[4] نحو : الرجل والغلام ، وما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة[5]) فهذه الخمسة هي ضوابط المعرفة وهي الضمير والعلم والاسم المبهم والاسم المحلى بالألف واللام وما أضيف إلى واحد من هذه الأشياء وبالتفصيل فيه كالتالي :

أولاً : الضمير وهو على ثلاثة أنواع :

١- ضمير متكلم : أنا[1] ، نحن[2]

٢- ضمير مخاطب : أنتَ[1] ، أنتِ[2] ، أنتما[3] ، أنتم[4] ، أنتن[5]

٣- ضمير غائب : هو[1] ، هي[2] ، هما[3] ، هم[4] ، هن[5]

وهذه كلها ضمائر رفع متصلة ، وضمائر النصب المنفصلة هي : إياي[1] ، إيانا[2] ، إياكَ[3] ، إياكِ[4] ، إياكما[5] ، إياكم[6] ، إياكن[7] ، إياه[8] ، إياها[9] ، إياهما[10] ، إياهم[11] ، إياهن[12]
وبقية الضمائر متصلة ، وهي ثلاثة أنواع : ضمائر رفع متصلة – ضمائر نصب متصلة – ضمائر في محل جر .

ثانيًا : العلم وهو اسم يعين مسماه ؛ سواءً كان اسمًا أو كنية أو لقبًا .

ثالثًا : أسماء الإشارة للمذكر (ذا) و (هذا) ، وأسماء الإشارة للمؤنث (ذي) و (ذِه) و(تي) و (تا) ، وأسماء الإشارة للمكان (هنا) و (هاهنا) ، وتدخل ال(كاف) للبعيد ، وتدخل ال(لام) وال(الكاف) للزيادة في البعد ، مع حذف الألف إن احتجت إلى ذلك ، وأدخل ابن آجروم مع أسماء الإشارة الأسماء الموصولة وهي : (الذي) للمذكر الواحد و (اللذانِ) للمثنى و (الذينَ) للجمع . و (التي) للمؤنثة الواحدة و (اللتّان) للمثنى و (اللاتي و اللائي) للجمع ، ويوجد موصولات عامة تطلق على الجميع وهي : (مَنْ) في الغالب للعاقل ، و (ما) في الغالب لغير العاقل ، و (أيّ) .

رابعًا : الاسم الذي فيه الألف واللام .

خامسًا : المضاف إلى واحد من المعارف السابقة .

ثم انتقل إلى النكرة فقال : (والنكرة : كل اسمٍ شائعٍ في جنسه ولا يختص به واحدٌ دون آخر وتقريبه : كل ما صلح دخول الألف واللام عليه ، نحو : الرجل والفرس)

وهذه قاعدة في النكرة واضحة لمعرفة النكرة .

ثم انتقل إلى العطف فقال : (باب العطف : وحروف العطف عشرةٌ ، وهي : الواو[1] ، والفاء[2] ، وثم[3] ، وأو[4] ، وأم[5] ، وإما[6] ، وبل[7] ، ولا[8] ، ولكن[9] ، وحتى[10] في بعض المواضع) العطف هي حروف سماعية تتبعها العلماء وحصروها ، إذا وقعت بين اسمين أو فعلين فإنها تجعل ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب ، ثم قال :

(فإن عطفت على مرفوع رفعت ، أو على منصوب نصبت ، أو على مخفوض خفضت ، أو على مجزوم جزمت ، تقول : قامَ زيدٌ وعمرٌو ، ورأيت زيدًا وعمرًا ، ومررت بزيدٍ وعمروٍ ، وزيدٌ لم يقمْ ولم يقعدْ) فذكر حكم حروف العطف وما تفعله فيما بعدها .

ثم انتقل إلى التوكيد ، فقال : (باب التوكيد : التوكيد : تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره ويكون بألفاظ معلومة وهي : النفس[1] ، والعين[2] ، وكل[3] ، وأجمع[4] ، وتوابع أجمع هي : أكتع[1] ، وأبتع[2] ، وأبصع[3] ، تقول : قام زيدٌ نفسهٌ ، ورأيت القوم كلهم ، ومررت بالقوم أجمعين) والتوكيد ينقسم قسمين :

١- التوكيد اللفظي : فلوضوحه لم يذكره ابن آجروم ، وهو أن تكرر الكلمة التي تريد توكيدها .

٢- التوكيد المعنوي : يكون بألفاظ معينة تتبعها العلماء وحصروها وهي ما ذكرها ابن آجروم ، وهو لتوكيد الحقيقة ولتوكيد الإحاطة والشمول .

ثم انتقل إلى البدل ، فقال : (باب البدل : إذا أُبدل اسمٌ أو فعلٌ من فعل تبعه في جميع إعرابه ، وهو على أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء[١] ، وبدل البعض من الكل[٢] ، وبدل الاشتمال[٣] ، وبدل الغلط[٤] ، نحو قولك : قام زيدٌ أخوك ، وأكلت الرغيف ثلثه ، ونفعني زيدٌ علمه ، ورأيت زيدًا الفرس ، أردت أن تقول الفرس فغلطت فأبدلت زيدًا منه) وابن آجروم هنا لم يعرف البدل ، ولكن البدل يقولون هو : الاسم المراد بالحكم أي بالإسناد ، إذا كان البدل نفس المبدل منه فهذا بدل شيء من شيء أو يقال كل من كل ، وإذا كان البدل جزء من المبدل منه فهذا بدل بعض من كل أو جزء من كل ، إذا كان البدل علاقته بالمبدل منه ليس كليه ولا بعضيه فهذا بدل اشتمال ، إذا أخطأت في الكلام ثم عدلت فهذا بدل الغلط . انتهينا من المرفوعات السبعة ونشرع في المنصوبات من الأسماء وهي خمسة عشر

قال ابن آجروم : (باب منصوبات الأسماء : المنصوبات خمسة عشر ؛ وهي : المفعول به[١] ، والمصدر[٢] ، وظرف المكان والزمان[٣] ، والحال[٤] ، والتمييز[٥] ، والمستثنى[٦] ، واسم لا[٧] ، والمنادى[٨] ، والمفعول من أجله[٩] ، والمفعول معه[١٠] ، وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها[١١] ، والتابع للمنصوب ، وهو أربعة أشياء : النعت[١٢] ، والعطف[١٣] ، والتوكيد[١٤] ، والبدل[١٥]) ويقال أنها ليست خمسة عشر ، ولكن إن أجملت قلت ، وإن فصلت كثرت ، ولكن ليست خمسة عشر .

والمنصوبات الأصل فيها أنها قيود على الفعل ، ونشرع الآن في تفصيلها :

المفاعيل خمسة وكلها منصوبة وهي : المفعول به١ ، المفعول المطلق٢ (المصدر) ، المفعول فيه٣ (ظرف الزمان والمكان) ، المفعول له٤ (المفعول من أجله) ، والمفعول معه٥ .

بدأ ابن آجروم في المفعول به ، فقال : (باب المفعول به ؛ وهو : الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل ، نحو قولك : ضربتُ زيدًا ، وركبتُ الفرس . وهو قسمان : ظاهر١ ومضمر٢ . فالظاهر ما تقدم ذكره) المفعول به : كل اسم سواءً كان ظاهرًا أو ضميرًا دل على من وقع الفعل عليه . ثم فصّل في المضمر فقال : (فالمضمر قسمان : متصل١ ، ومنفصل٢ : فالمتصل اثنا عشر وهي : ضربني١ ، وضربنا٢ ، وضربكَ٣ ، وضربكِ٤ ، وضربكما٥ ، وضربكم٦ ، وضربكن٧ ، وضربه٨ ، وضربها٩ ، وضربهما١٠ ، وضربهم١١ ، وضربهن١٢ . والمنفصل اثنا عشر وهي : إياي١ ، وإيانا٢ ، وإياكَ٣ ، وإياكِ٤ ، وإياكما٥ ، وإياكم٦ ، وإياكن٧ ، وإياه٨ ، وإياها٩ ، وإياهما١٠ ، وإياهم١١ ، وإياهن١٢) ذكرنا فيما سبق أن ضمائر الرفع المتصلة خمسة يجمعها قولك (تاين) وهي : تاء المتكلم١ وألف الاثنين٢ وياء المخاطبة٣ وواو الجماعة٤ ونون النسوة٥ ، وأما ضمائر النصب المتصلة ثلاثة يجمعها قولك (هيك) ياء المتكلم١ وكاف الخطاب٢ (مذكر ومؤنث) وهاء الغيبة٣ (مذكر ومؤنث) ، وأما المنفصل وهي اثنا عشر أيضًا ، ذكرها ابن آجروم .

ثم ننتقل إلى القسم الثاني من منصوبات الأسماء ، قال : (باب المصدر ، المصدر ؛ هو : الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل نحو : ضربَ يضربُ ضربًا) ويريد ابن آجروم في هذا الباب : المفعول المطلق ، وسماه المصدر لأن من شروط المفعول المطلق أن يكون مصدرًا ، فلهذا سماه المصدر .

المفعول المطلق هو : المصدر المنصوب بعد فعله ، أي المفعول المطلق لابد أن يكون مصدرًا ومنصوبًا ويكون بعد فعله ، ثم قال ابن آجروم : (وهو قسمان : لفظيٌّ[1] ومعنويٌّ[2] ، فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظيٌّ نحو : قتلته قتلاً ، وإن وافق فعله دون لفظه فهو معنويٌّ نحو : جلست قعودًا ، وقمت وقوفًا ، وما أشبه ذلك) إذا توافق اللفظ والمعنى فهو لفظي ، وإذا توافق المعنى دون اللفظ فهو معنوي . ثم ننتقل إلى القسم الثالث من منصوبات الأسماء ، قال : (باب ظرف الزمان والمكان) ويسمى أيضًا المفعول فيه لأنهما يدلان على المكان الذي وقع الفعل فيه أو على الزمان الذي وقع فيه ، ثم قال ابن آجروم : (ظرف الزمان ؛ هو : اسم الزمان المنصوب بتقدير (في) ؛ نحو : اليوم ، والليلة ، وغدوة ، وبكرة ، وسحرًا ، وغدًا ، وعتمةً ، وصباحًا ، ومساءً ، وأبدًا ، وأمدًا ، وحينًا ، وما أشبه ذلك) الأسماء التي تنتصب على أنها ظرف زمان لا تكون إلا ظرف زمان ، وليس كل اسم زمان ظرف زمان ، وإنما المنصوب منه فقط .

وظرف المكان قال فيه ابن آجروم : (وظرف المكان هو : اسم المكان المنصوب بتقدير (في) نحو : أمام ، وخلف ، وقدام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، وإزاء ، وحذاء ، وتلقاء ، وثَمَّ ، وهنا ، وما أشبه ذلك) الأسماء التي تنتصب على أنها ظرف مكان لا تكون إلا مكان زمان ، وليس كل اسم مكان ظرف مكان ، وإنما المنصوب منه فقط ، إذاً ظرف الزمان جواب لقولك : (متى) وظرف المكان جواب لقولك : (أين) ، ولابد من التفريق بين المفعول به والمفعول فيه .

انهينا ثلاثة من المفاعيل وهي خمسة فسننتقل إلى المفعول الرابع والمفعول الخامس بتجاوز الحال وما بعده ثم نعود إلى الحال فيما بعد .

القسم الرابع من منصوبات الأسماء ، قال : (باب المفعول لأجله ؛ وهو : الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل ، نحو قولك : قام زيدٌ إجلالاً لعمروٍ ، وقصدتك ابتغاء معروفك) وهو : السبب والعلة للفعل وهو الشيء الذي من أجله فُعل ، والمفعول لأجله جواب لقولك : (لماذا) ، ننتقل إلى القسم الخامس من منصوبات الأسماء ، قال : (باب المفعول معه ؛ وهو : الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فُعل معه الفعل ، نحو قولك : جاء الأمير والجيش ، واستوى الماء والخشبة) ويستعمل عندما تريد أن تبين شيء كان موجود في أثناء فعلك للفعل ، وهذا يكون للمتكلم ، والمفعول معه نوعان : النوع الأول[1] : هو الذي لا يشاركك في الفعل ، من دون عطف على ما قبله النوع الثاني[2] : هو الذي شاركك في الفعل من دون قصد ، من دون عطف على ما قبله .

ننتقل إلى القسم السادس من منصوبات الأسماء ، قال : (باب الحال ؛ الحال هو : الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات نحو : جاء زيدٌ راكبًا ، وركبت الفرس مسرجًا ، ولقيت عبدالله راكبًا ، وما أشبه ذلك) والحال هي الصفة إذا خالفت الموصوف في التعريف والتنكير ، والمعنى الإجمالي هما واحد ، ولكن بالتفصيل أن النعت يكون من صفات الموصوف المعروفة ، ولكن الحال تبين هيئة صاحبها وقت الفعل فقط ، ثم قال في شروط الحال وصاحبها : (ولا يكون إلا نكرة[1] ، ولا يكون إلا بعد تمام[2] ، ولا يكون صاحبها إلا معرفة[3]) فلا يكون الحال معرفة ، ولا يكون الحال إلا فضلة زائدة عن أصل الجملة ، ولا يكون صاحبها إلا معرفة (في الغالب) ولم يذكر ابن آجروم أنها في الغالب ، ننتقل إلى القسم السابع من منصوبات الأسماء ، قال : (باب التمييز ؛ التمييز هو : الاسم المنصوب لما انبهم من الذوات ، نحو قولك : تصب زيدٌ عرقًا ، وتفقأ بكرٌ شحمًا ، وطاب محمدٌ نفسًا ، واشتريت عشرين كتابًا ، وملكت تسعين نعجةً ، وزيدٌ أكرم منك أبًا وأجمل منك وجهًا ، ولا يكون إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام الكلام) التمييز منصوب على معنى (مِن) أو (مِن جهة) وهو يفسر اسم يحتمل أكثر من معنى يكون قبله ، وهناك مواضع لا يكون فيه المنصوب إلا تمييز ، منها : الاسم المنصوب بعد (أفعل) التفضيل[1] ، الاسم المنصوب بعد العدد[2] ، الاسم المنصوب بعد المقادير[3] .

الأعداد : من ٣ إلى ١٠ : يخالف العدد معدودة   من ١٣ إلى ١٩ : يخالف العدد معدودة في الجزء الأول فقط   ١ و ٢ و ١١ و١٢ : يطابق العدد معدودة .

ننتقل إلى القسم الثامن من منصوب الأسماء ، قال : (باب الاستثناء ؛ وحروف الاستثناء ثمانيةٌ ، وهي : إلا[١] ، وغير[٢] ، وسِوى[٣] ، وسُوى[٤] ، وسواء[٥] ، وخلا[٦] ، وعدا[٧] ، وحاشا[٨]) وهذه الأدوات ليست كلها حروف وإنما فيها حروف وأسماء ، فكان على ابن آجروم أن يقول أدوات الاستثناء وليس حروف الاستثناء .

فبدأ بأهم هذه الأدوات : (إلا) فقال ابن آجروم : (فالمستثنى بإلا ينصب إذا كان الكلام تامًا موجبًا ، نحو : قام القوم إلا زيدًا ، وخرج الناس إلا عمرًا ، وإن كان الكلام منفيًا تامًا جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء ، نحو : ما قام القوم إلا زيدٌ ، وإلا زيدًا ، وإن كان الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل ، نحو : ما قام إلا زيدٌ ، وما ضربت إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيدٍ) الاستثناء أسلوب عربي يتكون من ثلاثة أركان : [المستثنى منه] + [أداة الاستثناء] + [المستثنى]

إذا جاءت كلها ولم يسبق بنفي يسمى : تامًا مثبتًا أو تامًا موجبًا ، فحكمه يكون وجوب النصب .

إذا جاءت كلها وسبق بنفي يسمى : تام منفي ، فحكمه يكون النصب على الاستثناء ، أو يكون المستثنى بدل من المستثنى منه .

إذا جاءت كلها إلا المستثنى منه يسمى : ناقص منفي ، فحكمه الإعراب بحسب العوامل .

ثم انتقل إلى المستثنى بـ(غير) و بـ(سوى) ، فقال ابن آجروم : (والمستثنى بسِوى ، وسُوى ، وسواء ، وغيرُ مجرور لا غير) فهذه أسماء فيقع إعراب الاستثناء عليها ، فتكون مضاف وما بعدها مضاف إليه مجرور ، ثم انتقل إلى المستثنى بـ(عدا) و بـ(خلا) و بـ(حاشا) ، فقال ابن آجروم : (والمستثنى بخلا ، وعدا ، وحاشا ، يجوز نصبه وجره ، نحو : قام القوم خلا زيدًا ، وزيدٍ ، وعدا عمرًا ، وعمرٍو ، وحاشا بكرًا ، وبكرٍ) فإذا جاء ما بعدها مجرور فتكون حروف جر ، وإذا نصب الذي بعد فتكون عدا فعل ماضي ، فهي تكون حسب الجملة ، إذا جررت ما بعدها صارت حروف جر ، وإذا نصبت ما بعدها صارت أفعال ماضية فما بعدها مفعول به منصوب والفاعل ضمير مستتر تقديره هو . ننتقل إلى القسم التاسع من منصوبات الأسماء ، قال : (باب لا ؛ اعلم أن (لا) تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر (لا) ، نحو : لا رجل في الدار) و (لا) هذه تسمى (لا) النافية للجنس ، فهي تعمل عمل (إن) بلا تنوين فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ولكن بلا تنوين ، وتكون في النكرات فقط ، فشرطين (لا) : إذا باشرت النكرة[1] ، ولم تكرر[2] ، فالمبتدأ يكون مفردًا[1] ، أو يكون مضافًا[2] ، أو يكون شبيهًا بالمضاف[3] ، ثم قال : (فإن لم تباشرها وجب الرفع ووجب تكرار (لا) ، نحو : لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ ، فإن تكررت جاز إعمالها ، وجاز إلغاؤها فإن شئت قلت : لا رجل في الدا ولا امرأةً ، وإن شئت قلت : لا رجل في الدار ولا امرأةٌ)

فإن فصل فاصل بين (لا) والمبتدأ وجب الرفع ، وإن تكررت بلا فاصل جاز إعمالها وإهمالها . ننتقل إلى القسم العاشر من منصوبات الأسماء ، قال : (باب المنادى ؛ المنادى خمسة أنواعٍ : المفرد العلم[1] ، والنكرة المقصودة[2] ، والنكرة الغير مقصودة[3] ، والمضاف[4] ، والشبيه بالمضاف[5] . فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوينٍ ، نحو : يا زيدُ ، و يا رجلُ . والثلاثة الباقية منصوبةٌ لا غير) المنادى نوعان :

النوع الأول[1] : يكون كلمة واحدة ، ويراد بها معينًا ، فتبنى على الضم أو ما ينوب عنه (العلم المفرد ، والنكرة المقصودة) .

النوع الثاني[2] : ما سوى ذلك ، فإنه ينصب أي أنه معرب وإعرابه النصب (النكرة الغير مقصودة ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف) .

ننتقل إلى الأقسام الخمسة الأخيرة من منصوبات الأسماء ، قال : (وأما خبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات . . . وكذلك التوابع ؛ فقد تقدمت هناك) وبذلك نكون قد انتهينا من المنصوبات الخمسة عشر ويبقى المخفوضات من الأسماء وهي ثلاثة فقط .

قال ابن آجروم : (باب المخفوضات من الأسماء ؛ المخفوضات ثلاثة : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع للمخفوض) وهي أقل باب في الأسماء ، فما يكون بالحرف أي بحروف الجر وقد سبق ذكرها ولكن هنا يعيدها مره أخرى ولكن زاد هنا حروف ،

فقال ابن آجروم : (فأما الخفوض بالحرف فهو : ما يخفض بمن[1] ، وإلى[2] ، وعن[3] ، وعلى[4] ، وفي[5] ، ورُبّ[6] ، والباء[7] ، والكاف[8] ، واللام[9] ، وحروف القسم وهي : الواو[10] ، والباء[11] ، والتاء[12] ، أو بواو رُبَّ[13] ، وبمذ ومنذ[14]) فأي اسم بعد هذه الحروف فهو مخفوض أي مجرور ، وقد سبق شرح ذلك ، ثم انتقل إلى ما يخفض بالإضافة ، فقال : (وأما ما يخفض بالإضافة ، فنحو قولك : غلام زيدٍ ، وهو على قسمين : ما يقدّر باللام ، وما يقدر بـ(من) ؛ فالذي يقدّر باللام ، نحو : غلام زيدٍ . والذي يقدر بـ(من) ؛ فنحو : ثوب خزٍ ، وباب ساجٍ ، وخاتم حديدٍ) الإضافة لا تقع إلا بين اسمين ، فهي خاصة بالأسماء فقط ، فالأصل في الأسماء أن كل اسم يدل على معنى ، وهناك أسماء ملازمة للإضافة أو شبه ملازمة للإضافة ، فيكون الذي بعدها مضاف إليه ، وهي كثير من ظروف الأزمنة ، وما يدل على الجهات الست النسبية : فوق[1] ، وتحت[2] ، وأمام[3] ، وخلف[4] ، ويمين[5] ، ويسار[6] ، وكل ضمير اتصل باسم فهو مضاف إليه .

فالإضافة تكون على قسمين : إضافة بمعنى (اللام) ، أو إضافة بمعنى (من) ، وقيل قسم ثالث قليل الوقوع : إضافة بمعنى (في) ، وبهذا نكون انتهينا ولله الحمد .

وصلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، والله أعلم .

كتبه : محمد بن فردان القحطاني

في يوم الاثنين ٢٩/٤/١٤٣٧هـ

الساعة : ١٢:٠٠ص تمامًا .